



دور المرض الهولندى ولعنة الموارد فى تفشى ظاهرة الفساد فى العراق

أ. م. د. هيثم عبدالله سلمان*

مركز دراسات البصرة والخليج العربى / جامعة البصرة

المستخلص:

إن تفشى ظاهرة الفساد الإدارى والمالى فى العراق ليست بالأمر الجدىد. بىد إنه استشرى منذ تغىر النظام المباد عام 2003؛ وذلك لبروز بعض المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على السطح. لذا أستند البحث إلى فرضية مفادها إن مكافحة ظاهرة الفساد سىخفف من وطأة الآثار الاقتصادية السلبية للمرض الهولندى ولعنة الموارد، وبالتالى الحد منه. وقد قسم البحث إلى ثلاثة محاور، ومن أهم النتائج التى توصل إليها البحث هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادى. وقد أختتم بمجموعة من التوصيات من أهمها: إعادة هيكلة الهيئات المستقلة والدوائر الأخرى المعنية بمكافحة الفساد ومحاربتة، مثل هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكتب المفتش العام، وتحويلها إلى مؤسسة واحدة تحت عنوان ديوان الرقابة الادارية والمالية والقانونية والاجتماعية يضم فى كنفه أربعة هيأت وهي: هيئة الرقابة الإدارية، وهيئة الرقابة المالية، وهيئة الرقابة القانونية، وهيئة الرقابة الاجتماعية. وبالتالى يصبح العمل موجهاً على أساس نوع الفساد وليس على حجمه أو مستواه.

الكلمات الدالة:

الفساد الإدارى والمالى، المرض الهولندى، لعنة الموارد، الدولة الربعية، منظمة الشفافية العالمية.

* E-mail: heaitham20052006@yahoo.com



المقدمة:

مما لا ريب فيه إن الاقتصاد الذي يصيبه المرض الهولندي سيتسبب ببعض الآثار السلبية التي تؤثر على خصائصه الهيكلية. بيد إن كثيراً من الأحيان قد يتجاوز حدوده ما لم يتم معالجته في حينه، وإلا فأن لعنة الموارد قد تُكثُر انبائها لأنها صفة ملازمة للمرض الهولندي لاسيما في الدول النامية. ومن آثار المرض الهولندي السلبية تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري.

ونظراً لتغييب النظام الديمقراطي في العراق خلال العقود السابقة، واحتلال القوات الأمريكية لأراضيه كافة. فقد تفشت ظاهرة الفساد المالي والإداري، مما ترتب عليه خلق طبقات برجوازية في ضمن الفئة الغنية من المجتمع، فضلاً عن خلق طبقات دكتاتورية في ضمن الفئة المتفذة في المناصب الإدارية العليا في الحكومة. وهو أمر يستلزم توحيد الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي والاجتماعي والقانوني والسياسي؛ بهدف عدم تشتت الجهود في مكافحة حالة فساد واحدة من قبل الهيئات المتعددة. وبذلك يهدر الوقت والمال والجهد، فضلاً عن ضياع تكلفة الفرصة البديلة لمكافحة حالات فساد أعظم وأخطر.

أهمية البحث: تتبع من أن المرض الهولندي ولعنة الموارد توفر بيئة ملائمة لتفشي ظاهرة الفساد الذي يُعد من العوائق الرئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث: تتبع من توسع رقعة الفساد المالي والإداري في العراق بدرجة لم تفلح معظم الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الجهات التشريعية والتنفيذية؛ بسبب عدم الجدية في تطبيق العقوبات القانونية بحق الفاسدين.

هدف البحث: هو بيان دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام 2003، لاسيما وإن تكاليف عمليات إعادة الأعمار تحتاج إلى أموال ضخمة مقترنة بمزيد من الشفافية.

فرضية البحث: أستند البحث إلى فرضية مفادها إن مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق سيخفض من وطأة الآثار الاقتصادية السلبية للمرض الهولندي ولعنة الموارد، وبالتالي الحد منه.



أولاً: الإطار المفاهيمي للمرض الهولندي ولعنة الموارد والفساد

1- تعريف المرض الهولندي وأسبابه ومخاطره

يرجع أول ظهور للمرض الهولندي (Dutch Disease) اقتصادياً عند أول اكتشاف للنفط والغاز في هولندا في النصف الأول من القرن الماضي. ونُشر المصطلح لأول مرة في مجلة الإيكونوميست البريطانية عام 1977. وهو مرض ظاهر يتجلى بقيام قطاع النفط برفع معدل صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالمياً⁽¹⁾، من خلال العلاقة الظاهرة ما بين الزيادة في اكتشاف الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج في القطاع الصناعي⁽²⁾. وعلى الرغم من إن المرض أرتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعي، إلا إنه يمكن إن يحدث من أي تطور ينجم عنه تدفق كبير في النقد الأجنبي إلى الداخل، مثل ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية بشكل حاد، والمساعدات الأجنبية الكبيرة، والاستثمار الأجنبي المباشر⁽³⁾.

ولدرء مخاطر المرض الهولندي ينبغي إنشاء صندوق يُدعى بصندوق الاستقرار؛ وذلك لمنع ارتفاع سعر العملة المحلية، وهذا يحدث من خلال توظيف المدخرات من العملات الأجنبية لتخفيف ضغط زيادة قيمة العملة الوطنية. ولكي تكون صناديق الاستقرار فعالة فإنه يلزم نوعين من طرق حماية الموازنة: وهي إن لا يجرى استخدام فائض صندوق الاستقرار كضمانة لزيادة الاقتراض، فضلاً عن قيامة على ضمان الثقة الائتمانية للصندوق عندما تكون الأسعار منخفضة، بحيث لا يتعرض للمضاربة لأسباب أنية. فصندوق الاستقرار مُعد لضخ كميات محددة من المال إلى خزانة الدولة عندما تنخفض أسعار السلع

¹ مضر منعم السباهي، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، كانون الأول 2012، ص 6.

<http://learnaboutiraqoil.org/wp-content/uploads/2013/07/1.pdf>

² محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، يوليو 2012، ص 8.
<http://blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf>

³ كريستين ابراهيم- زادة، المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003، ص 50.



عن حد معين⁽⁴⁾. وبذلك تضمن الحكومة عدم تسرب الثروة خارج المحفظة المالية للاقتصاد، فضلاً عن تأمين احتياطات مالية لها إمكانية كبيرة لدعم الاقتصاد في حال حدوث بعض الأزمات الاقتصادية.

2- تعريف لعنة الموارد وأثرها

يمكن عدّ الموارد الطبيعية أصلاً رأسالياً ينتمي إلى حافظة عامة تتكون من أصول ورؤوس أموال أخرى مادية ومالية وبشرية واجتماعية. وإدارة هذه الحافظة بطريقة جيدة ومستدامة لمضاعفة عائداتها وفوائدها بمرور الوقت هو استثمار جيد. كما أنها مصدر رئيس للتنمية المستدامة⁽⁵⁾. بيد إن عدم استغلال تلك الموارد الطبيعية بشكل أمثل سيؤدي حتماً إلى توليد آثار قد تكون كارثية في بعض الأحيان إذا ما توفرت لها الظروف الملائمة. ومن أهمها ما يسمى بلعنة الموارد (Resource Curse) وهي في أضيق أشكالها، تعني التناسب العكسي ما بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى. أي إنها توضح التناقض ما بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سلبية للتنمية الاقتصادية وبالعكس. إذ أظهرت دراسات إنه كلما كان الاعتماد على النفط والمعادن (الموارد الطبيعية) أكبر كان النمو أسوأ⁽⁶⁾. وفي دراسات النمو أظهرت إن هناك مسارين: يشدد المسار الأول المتجذر في اقتصاد النمو على مخاطر تصدير المواد الأولية بالنسبة إلى دولة فقيرة منها:

⁴ راندال دود، حماية الاقتصاديات النامية من صدمات الأسعار، في الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، تحرير: سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص 95.

http://dev.revenuewatch.org/revenuewatch_archive/reports/072305ar_old.pdf

⁵ توقعات البيئة العالمية 4 (GEO4): البيئة من أجل التنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، 2007، ص 29.

http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4_Arabic_fullreport.pdf

⁶ تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد، في الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، تحرير: سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص. ص 22-23.

http://dev.revenuewatch.org/revenuewatch_archive/reports/072305ar_old.pdf



ترجع شروط التبادل بالنسبة إلى المنتجات المصنعة، وعدم استقرار الدخول المرتبطة بأسعار تتغير وفق الطلب العالمي، وارتهان حيال الشركات المتعددة الجنسية. أما المسار الثاني فهو تقليدي ويتمثل بالمرض الهولندي، إذ يقوض تصدير المواد الأولية قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال رفعه سعر الصرف، ما يجعل المنتجات المحلية الأخرى أقل قدرة تنافسية في السوق العالمية⁽⁷⁾. مما يعكس إن الموارد الطبيعية هي شرط ضروري وليس كافياً لتحقيق التنمية الاقتصادية. إذ يستلزم النهوض بواقع التنمية تضافر كل الجهود وكل الإمكانيات المتاحة، للحيلولة دون فقدان أو تبيد متطلبات الشرط الضروري للتنمية، فضلاً عن تكريس وتوفير الشرط الكافي لإكمالها.

ومن أهم النتائج السلبية للتنمية المعتمدة على تصدير النفط ولاسيما في العراق هي: بطء النمو الاقتصادي، وضعف تنوع قطاعات الاقتصاد، وضعف مؤشرات الرفاه الاجتماعي، وارتفاع مستويات الفقر، واللامساواة والآثار المدمرة للبيئة محلياً، والفساد وضعف مفردات الحكم الرشيد، وانتشار الصراعات والحروب⁽⁸⁾، فضلاً عن هدر الثروة الوطنية، وزيادة معدلات الإنفاق الجاري على حساب انخفاض الإنتاجية. وهو أمر جعل الاقتصاد يعمل في نقاط أدنى بكثير من منحنى إمكانات الإنتاج. وبالتالي هناك موارد اقتصادية كبيرة عاطلة لم يتم استثمارها بالشكل الذي يلبي الحاجة الحقيقية للاقتصاد.

3- تعريف الفساد

إن الأصل اللغوي لكلمة الفساد فهو مضاد للشيء الصالح، والفساد كلمة مطلقة وتتنوع ما بين الفساد الإداري والمالي والأخلاقي والسياسي والاجتماعي ... وغيرها. ونظراً لهذا الإطلاق لكلمة الفساد، فقد تعددت مفاهيم الفساد وتتنوعت بحسب مرجعيات المفكرين وأيديولوجياتهم. فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على إنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. أي إنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته. فيما عرفه المجلس الأوروبي على إنه

⁷ ألان نوبل، النفط والديمقراطية: عندما يكون الربع إعاقة، تحرير: برتران بادى، دومينيك فيدال، في سلسلة أوضاع العالم 2011، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2011، ص 180.

⁸ مضر منعم السباهي، مصدر سابق، ص 6.



الرشوة وأي تصرف آخر متعلق بأفراد أو كانت لهم مسؤوليات في القطاع العام والخاص بهدف الحصول على منافع غير مستحقة من أي نوع سواءً لأنفسهم أم للآخرين⁽⁹⁾. بيد إن من أهم العوامل المؤثرة في تكريس حالة الفساد في مجتمع الدول النامية هو نوع النظام الاقتصادي المتبع، إذ كلما اتسعت الفجوة ما بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، كان من الضروري إتباع النظام الاشتراكي، والعكس صحيح. أي كلما ضاقت الفجوة كان من الضروري إتباع النظام الرأسمالي، ومن ثم فإن النظام الاقتصادي المتبع في الدولة يؤدي دوراً رئيساً في تفشي ظاهرة الفساد أو الحد منه، ففي بعض الدول التي تتسع فيها الفجوة ينبغي إتباع النظام الاشتراكي للقضاء على الفساد، وليس العكس بإتباعها النظام الرأسمالي. وبالتالي فلم يُعد الفساد مشكلة محلية فقط. ففي السنوات الأخيرة برز بُعد دولي لمعظم حالات الفساد الكبير. وقد تتضمن هذه الحالات على سبيل المثال مؤسسة ما بعد القومية أو رجل سياسة فاسداً يلجأ إلى الخارج بحثاً عن ملاذ يحميه من الاضطهاد والمطاردة، والشائعات أكثر من غيره هو إيداع عائدات الفساد في حسابات سرية في أماكن أجنبية⁽¹⁰⁾، هرباً من القانون والمساءلة عن مصادر أمواله غير الشرعية.

4- علاقة المرض الهولندي ولعنة الموارد بالفساد

لقد اختلفت الآراء والتفسيرات التي تبين ماهية العلاقة بين المرض الهولندي ولعنة الموارد، فضلاً عن الفساد، والكيفية التي يتسبب أحدهما على الآخر. فالبعض يرى إن المرض الهولندي هو المسبب للفساد، والبعض الآخر رأى إن لعنة الموارد هي المسببة للفساد. ورأى آخرون إن المرض الهولندي ولعنة الموارد هما المسببان للفساد. فيما رأى تيري لاين كارل إن المرض الهولندي هو نتيجة للعنة الموارد⁽¹¹⁾. ومن ثم فإن أصعب

⁹ دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، ص 3.

<http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent%20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/15.pdf>

¹⁰ فريدريك غالستونغ، شبكة عالمية للتصدي للفساد: تجربة منظمة الشفافية الدولية، في القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية، ترجمة: تانيا بشارة، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت، 2005، ص 60.

¹¹ تيري لاين كارل، مصدر سابق، ص 23.



الأسئلة التي تواجه الدول المنتجة للنفط هي: في أي سرعة يجب استخراج النفط وكيف تستخدم إيراداته؟ لاسيما وأنه ينظر إلى إن الموارد الطبيعية هي أصول ناضبة. ومن ثم فإن النظر إلى استخراج الموارد على إنها ببساطة نوع من إعادة توزيع الثروة (السندات التجارية)، بتحويل بعض الأصول من شكل الموارد الطبيعية إلى شكل آخر (12).

وعندما تصبح القطاعات الاقتصادية الأخرى معتمدة على التحويلات المالية التي تأتيها من عوائد الصادرات النفطية. فإن الاعتماد على النفط سيتزايد باستمرار، وتغيب حوافز العمل على توظيف رأس المال بكفاءة عالية. وهو أمر جعل المرض الهولندي من بين الأسباب الرئيسية للفساد، بدليل إنه ينظر إلى صناعة النفط من أكثر صناعات العالم كثافة في رأس المال والتكنولوجيا، وإنها تخلق القليل من فرص العمل (13). بيد إن الصناعة النفطية في بعض الدول المنتجة للنفط ومنها العراق تميزت بفرص عمل هامشية كبيرة جداً تمثلت في البطالة المقنعة التي تجاوزت مستويات التوظيف إلى درجة خفضت إنتاجية العامل، فضلاً عن رفع تكاليف إنتاج برميل النفط الخام؛ وذلك نتيجة لتقشي ظاهرة الفساد في العراق واحتلاله لمراتب متقدمة في الفساد العالمي. مما يدل على إن الفساد يمثل بؤرة مركزية لمدى الابتعاد أو الاقتراب من لعنة الموارد، فضلاً عن تحديد درجة الإصابة بالمرض الهولندي.

¹² جوزيف ي. ستيجليتز، تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى لعنة، في الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، تحرير: سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، ريفينو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص 14.

http://dev.revenuewatch.org/revenuewatch_archive/reports/072305ar_old.pdf

¹³ تيري لاین كارل، مصدر سابق، ص 23.



ثانياً: الاقتصاد العراقي ما بين المرض واللعنة والفساد

1- طبيعة الاقتصاد العراقي وخصائصه

يمتلك الاقتصاد العراقي مجموعة من العوامل التي ترشحه لأن يكون من بين الدول الأكثر تنوعاً من الناحية الاقتصادية؛ وذلك لامتلاكه لقوى البشرية الهائلة ذات المهارات المتنوعة، ولموارد الثروة الطبيعية المتمثلة بالنفط الخام والغاز الطبيعي، فضلاً عن تنوع تضاريسه ومناخه وأراضيه. بيد إنه تعرض لمجموعة من الظروف والمشكلات التي حالت دون تطوره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً. وهو أمر جعل الاقتصاد العراقي يعاني من مجموعة إختلالات هيكلية متمثلة بالإختلالات الهيكلية الإنتاجية والمالية والسلعية.

فمن الناحية الإنتاجية والمالية يعتمد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط بنسبة 56 % في الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة 98.2 % في إجمالي الإيرادات العامة عام 2012⁽¹⁴⁾. وهو أمر يدل على إن تدفق الإيرادات النفطية بهذه النسب الكبيرة سيقود إلى نشوء دولة ريعية - دولة تعيش على أرباح النفط. وفي الدول الريعية يكون النفوذ الاقتصادي والسلطة السياسية شديدة المركزية، وتكون الحدود ما بين العام والخاص غائمة، ويكون السعي وراء الريع لتكوين الثروة عنيفاً، ويعمد الحكام إلى البقاء في السلطة بتحويل الإيرادات إلى حسابهم وحساب مؤيديهم عن طريق المساعدات والحماية وخلق توظيف عام وإنفاق مفرط⁽¹⁵⁾. ومن أهم ما يميز الاقتصاد الريع المثالي هو⁽¹⁶⁾:

- إن أكثر من 40 % من دخل الدولة مستمد من عوائد النفط أو من مصادر خارجية.
- إن غالبية الشعب يشارك في عملية الاستهلاك وإعادة توزيع الريع بدلاً من إنتاجه.
- الحكومة هي المستفيد الرئيس من الريع.

¹⁴ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ظبي، 2013، ص 390.

¹⁵ تيري لاين كارل، مصدر سابق، ص 25.

¹⁶ زهير حامدي، نحو منظومة طاقة أكثر استدامة لدول مجلس التعاون الخليجي، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني 2013، ص 337.



أما من الناحية السلعية (التجارية) فترجع أصولها إلى نمط التركيبة القطاعية ولاسيما في الجانب الاستخراجي المتمثل بالنفط الخام الذي يشكل نسبته 97 % في إجمالي الصادرات السلعية عام 2012⁽¹⁷⁾. لذا يتسم قطاع التجارة الخارجية بالتركز الشديد لصادراته على سلعة واحدة، بينما تتسم مستورداته بالتنوع الشديد لمعظم السلع نتيجة تخلف صناعته التحويلية.

2- الاقتصاد العراقي والمرض الهولندي

مما لا ريب فيه إن تصاب معظم الدول النامية المنتجة للموارد الطبيعية التي تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها بالمرض الهولندي، لاسيما الدول التي تمتلك احتياطات كبيرة من النفط الخام. ولكن الأمر في العراق له خصوصيته، إذ لم يصب العراق بالمرض الهولندي فحسب، بل هناك مضاعفات كبيرة لهذا المرض تمثلت بهدر الثروة دون الاستفادة منها في خدمة الإنسان العراقي ومجتمعه أو في تطوير البنية الاقتصادية⁽¹⁸⁾. كل تلك الآثار قد حالت دون الإصابة به، وإنما تجاوزته إلى مرض جديد. حيث أمتك العراق في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي قدرة تنافسية في بعض المنتجات الصناعية والزراعية، في ظل أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية التي قدرت بـ 3.3 دولار لكل دينار عراقي. ولكن على العكس من ذلك فقد انهارت القدرة التنافسية للمنتجات التصديرية السابقة عندما دعمت العملة المحلية بسعر صرف مبالغ به وعلى الرغم من انخفاضه، إذ بلغ معدل سعر الصرف حوالي 1 دولار مقابل 0.118 دينار بعد عام 2003. وهو أمر جعل الاقتصاد العراقي يصاب بمرض يدعى بالمرض العراقي (Iraqi Disease) الذي يجاوز المرض الهولندي بالأعراض والمسببات والآثار، ويمكن إرجاع أسبابه إلى:

¹⁷ بالاعتماد على:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ظبي، 2013، ص 390.

¹⁸ د. مايع شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (15)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010، ص



- ارتفاع بعض مؤشرات الدولة الربعية في العراق، إذ أسهمت نسبة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة 98 % عام 2012⁽¹⁹⁾، بعد إن كانت أقل من 70 % عام 1980. وهو ما يدل على إن النفط أصبح المصدر الوحيد تقريباً لتمويل الموازنة العامة عما كان عليه سابقاً.
- انخفاض نسبة مساهمة قطاع التعدين والمقالع (الاستخراجي) في الناتج المحلي الإجمالي من 61 % عام 1980 إلى 56 % عام 2012⁽²⁰⁾؛ وهو نتيجة طبيعة لارتفاع إيرادات النفط في الموازنة العامة، ومن ثم له القدرة على دعم جميع القطاعات الاقتصادية التي يتيح لها الاستمرار بالإنتاج.
- تفشي ظاهرة الفساد في الاقتصاد العراقي واحتلاله مراتب متقدمة بمؤشر مدركات الفساد العالمي. إذ احتل العراق المرتبة الرابعة عالمياً بعد الصومال والسودان وليبيا عام 2013⁽²¹⁾. مما ترتب عليه هدر الكثير في الثروة الوطنية، فضلاً عن خسارة تكلفة الفرصة البديلة لإنشاء مشاريع تنموية تحظى بأهمية المجتمع.
- غياب الإستراتيجية التنموية الملائمة وسوء تخصيص عوائد الثروة النفطية⁽²²⁾، مما سمح بتناقض السياسات الاقتصادية: النقدية والمالية والتجارية، فضلاً عن سوء إدارة الموارد المالية.
- تميز الاقتصاد العراقي ببروز فئة صغيرة من سكانه منتجة للثروة، بينما هدف معظم سكانه بتوزيع الثروة⁽²³⁾. وهو أمر جعل معظم السكان مستهلكين وغير منتجين.
- بروز فئات اجتماعية تمتلك الثروة والنفوذ والسلطة في آن واحد. وهو أمر يكرس ضمور النظم الديمقراطية ويركز بزوغ النظم الدكتاتورية. وبالتالي تكون إدارة الحكم بيد

¹⁹ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ظبي، 2013، ص. ص 379-390.

²⁰ المصدر نفسه، ص 390.

²¹ http://eamd-eg.org/eamd_admin/images/pdf

²² د. مايق شبيب الشمري، مصدر سابق، ص 14.

²³ المصدر نفسه، ص 25.



مجموعة من المتنفذين الذين يعتمدون على المستثمرين، بينما يظل العلماء والمفكرون العاملون في مراكز الابحاث وغيرهم هم المحكومون.

- فشل السياسات الاقتصادية في العراق، ولاسيما السياسة النقدية الخاطئة ومن بينها رفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار، وهو بمثابة دعم للسلع الأجنبية لتنافس السلع المحلية، فضلاً عن خسارة جزء من العوائد النفطية بدلاً من ترك التضخم المستورد ليحمي المنتجات المحلية من المنافسة والإغراق⁽²⁴⁾.

3- الاقتصاد العراقي ولعنة لموارد

الظاهر إن الفساد يُسهم في ظهور لعنة الموارد من خلال تشويه خيارات السياسات الاقتصادية المزمع تنفيذها⁽²⁵⁾. بيد إن الفساد في الحقيقة هو نتيجة وليس سبباً للعنة الموارد. ومن بين أهم أسباب لعنة الموارد الصراع الناجم عن السعي وراء الربح. ويمكن للحكومات الغربية إن تحاول الحد من مثل هذا الصراع عبر تشجيع العمليات الديمقراطية الشاملة⁽²⁶⁾، لاسيما في الدول النفطية ومنها العراق، فضلاً عن إن الدول المنتجة للنفط تواجه تحديات خاصة في إدارة أقتصاداتها؛ ليس فقط لأن أسعار وإيرادات النفط شديدة النقلب ومن الصعب التنبؤ بها، ولكن يتعين عليها إن تخطط للوقت الذي سينفذ فيه النفط ايضاً. وينبغي إن تبذل الحكومات قصارى جهدها لتحقيق تراكم أصول مالية كبيرة في أثناء مدة إنتاج النفط لمواصلة السياسة المالية في مدة ما بعد النفط وهو ما أكده ستيفن بارنيت الممثل الدائم لصندوق النقد الدولي في تايلاند⁽²⁷⁾.

فلا عجب إنه في الدول الغنية بالثروات يكون النفط هو السلعة الأكثر ارتباطاً بالصراع والحروب الأهلية. وإن الدول الغنية بالموارد الطبيعية معرضة للحروب الأهلية أكثر من الدول الفقيرة، وتكون هذه الحروب انفصالية ومرشحة للاستمرار أكثر وذات طابع

²⁴ د. عبد الحسين محمد العنكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغداد، 2009، ص. ص. 21-22.

²⁵ تيري لاين كارل، مصدر سابق، ص 25.

²⁶ جوزيف ي. ستيجليتز، مصدر سابق، ص 19.

²⁷ ستيفن بارنيت، لماذا ينبغي على الدول المنتجة للنفط إن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مايس 2003، ص 36.



أشد عنفاً عندما يكون النفط موجوداً. وهذه هي بالطبع لعنة الموارد الأكثر خطورة⁽²⁸⁾. وهو ما شهدناه فعلاً من أطماع من تنظيمات القاعدة الإرهابية في المحافظات الشمالية والغربية من العراق، واستيلائها على بعض الأجزاء من المحافظات الغنية بالحقول النفطية لاسيما محافظة الموصل وأجزاء من محافظتي الرمادي وصلاح الدين. وهو أمر يكرس حالة اليقين لدى المحللين الاقتصاديين وغيرهم من إن لعنة الموارد تستقطب المزيد من حالات التفكك الطائفي والقومي والأثني، وبالتالي إضعاف هيبة الدولة ما يجعلها لقمة سائغة أمام الإرهاب المنظم.

4- الاقتصاد العراقي والفساد

لقد نشأ الفساد بشكله الظاهري في الاقتصاد العراقي في معظم قطاعاته الاقتصادية بعد عام 2003 بعد إن كان فساداً باطنياً قبل عام 2003؛ وذلك نتيجة انهيار البنى التشريعية والقانونية والتنظيمية، فضلاً عن اعتماد قوانين بول بريمر (Paul Bremer) سيئة الصيت التي ما زال بعضها نافذاً لحد الآن. مما أدخل العراق إلى نفق مظلم من فوضى الفساد، تمثل في إن الإدارة العليا للمؤسسة العامة اختارت إداريين وفنيين يسعون في الغالب إلى تحقيق مصلحة الإدارة (المدير) أكثر مما يحققون مصلحة المؤسسة العامة. بل وكثيراً ما يجتمع حول هذه الإدارة انتهازيون يجيدون التملق والنفاق أكثر مما يُحسنون عملهم⁽²⁹⁾، فضلاً عن بعض القيادات البعثية من النظام المباد. وهو أمر جعل من العراق محتلاً للمراتب العليا في الفساد عالمياً. إذ ارتفع نقاط مدركات الفساد من المرتبة الثالثة عالمياً بعد الصومال ومانيمار عام 2008⁽³⁰⁾ إلى المرتبة التاسعة عالمياً بعد السودان وتركمانستان وازبكستان وأفغانستان ومانيمار وكوريا الشمالية والصومال عام 2011⁽³¹⁾. ثم انخفض بعد ذلك إلى المرتبة الرابعة عالمياً بعد الصومال والسودان وليبيا عام 2013⁽³²⁾.

²⁸ تيري لاین کارل، مصدر سابق، ص 26.

²⁹ د. عبد الحسين محمد العنبيكي، مصدر سابق، ص 30.

³⁰ دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مصدر سابق، ص 23.

³¹ تقارير منظمة الشفافية العالمية حول العراق تنقتر إلى الدعم الميداني، ص 1

<http://www.tammuz.net/news/arabic/22-12-011.pdf>

³² http://eamd-eg.org/eamd_admin/images/pdf/



مما يدل على إن العراق محتفظ تماماً بالمراتب المتقدمة للفساد عالمياً؛ وذلك نتيجة لتكثُر عمل الهيئات المستقلة وهي هيئة النزاهة، ومكتب المفتش العام، وديوان الرقابة المالية، فضلاً عن فشل الدور الرقابي لمجالس المحافظات ومجلس النواب العراقي. إذ على الرغم من مصادقة الحكومة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في عام 2008، وعضويته في فريق عمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-FATF)، فضلاً عن موافقة مجلس الوزراء على إستراتيجية متعددة الأوجه لمكافحة الفساد في كانون الثاني 2010⁽³³⁾، إلا إن الفساد لم يقتصر في القطاعين التوزيعي والخدمي. وإنما تفتش في أهم القطاعات الإنتاجية هو القطاع النفطي، الأمر الذي دعى مكتب المفتش العام في وزارة النفط إلى تبني ما يسمى " بالإستراتيجية الوطنية " وهي خارطة الطريق التي تحدد دور المؤسسات والأفراد في درء مخاطر حالة الفساد واستفحاله ليصبح ظاهرة صعبة المعالجة⁽³⁴⁾؛ وذلك للحد من توسع الفساد في القطاع النفطي الذي يمثل المورد الرئيس لتمويل الميزانية العامة.

وتأسيساً لما سبق، ونظراً لحاكمية النظام الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، فقد التزم العراق رسمياً بتنفيذ مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية منذ عام 2008. وقد تم قبوله عضواً مرشحاً في المبادرة في 10 شباط عام 2010، فيما تم إعلان العراق رسمياً عضواً كامل العضوية في المبادرة بتاريخ 12 كانون الأول عام 2012⁽³⁵⁾. وهو أمر جعل

³³ الشركاء الدوليون في العراق، كتاب ملخص أوضاع العراق 2010، الامم المتحدة، كانون الأول 2010، ص 37.

http://iq.one.un.org/documents/115/Briefing_Book_Arabic2011.pdf

³⁴ وزارة النفط، تقرير تنفيذ المنهج التدريبي للإطار التشريعي والمؤسسي للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010-2014)، التقرير السنوي لحملة التوعية المركزية (2010-2011)، مكتب المفتش العام، بغداد، 2012، ص 9.

<http://www.moo-iraq.com/ar/upload/upfile/61ig%20report.pdf>

³⁵ لمزيد من المعلومات راجع:

- عائدات تصدير النفط العراقي لعام 2009، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، بربيس ووتر هاوس كوبرز، بغداد، 2012.



الحكومة العراقية تتبوأ موقعا متميزا في مجال الإفصاح عن عائدات المبيعات النفطية، ولاسيما إذا ما اقترنت بالاحتياطات النفطية الكبيرة التي قدرت نسبتها 11.2 % في إجمالي الاحتياطات العالمية عام 2012. فيما بلغت نسبة الإيرادات النفطية 98.2 % في إجمالي الإيرادات العراقية عام 2012⁽³⁶⁾. ومن هنا يتوقع إن تصبح نقاط مدركات الفساد في العراق في المستقبل القريب في مستويات مقبولة؛ وذلك نتيجة لتحسن تدابير مكافحة الفساد المالي والإداري في القطاع النفطي، فضلا عن التقدم المحرز في عمل بعض الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد ولاسيما هيئة النزاهة. إذ ارتفع عدد التحقيقات الجنائية فيها من 6779 عام 2009 إلى 11671 عام 2011. ومن ثم تضاعف عدد المحالين إلى القضاء بتهم الفساد بأكثر من خمسة أضعاف حينما ارتفع من 1084 إلى 5682. وهو أمر أدى إلى تضاعف عدد المدانين بجرائم الفساد بأكثر من ست أضعاف حينما ارتفع من 257 شخصا إلى 1661 شخصا للعامين على التوالي ومنهم 867 شخصا حكموا حضورياً ونفذ الحكم بحقهم⁽³⁷⁾. وعلى الرغم من كل تلك الانجازات الكبيرة في مكافحة الفساد في العراق، إلا إن من أهم أسباب تفشيهِ هو قلة الوعي المجتمعي وانعدام الثقة بفاعلية هيئات مكافحة الفساد، فضلا عن الخوف من العواقب الوخيمة التي قد يتحملها المبلغ في حالة اكتشافه⁽³⁸⁾. مما يدل على إن تفشي ظاهرة الفساد في العراق هي مسؤولية مشتركة تشترك فيها الحكومة والمجتمع في آن واحد. ولطالما أنتشر الفساد في أحدهما، فُعل الآخر للتفاعل معه. بيد إن العامل الأول في تفشي الفساد هو الحكومة لأنها صاحبة تقديم الخدمات، بينما المجتمع يمثل مستلم الخدمات.

- عائدات تصدير النفط العراقي لعام 2010، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، بريس ووتر هاوس كويرز، بغداد، 2013.

³⁶ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، مصدر سابق ص. ص 379-390.

³⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخرون، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق: دراسة مدعمة بالأدلة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغداد، أيلول 2012، ص 11.

³⁸ المصدر نفسه، ص 10.



ثالثاً: الآثار المترتبة على المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي الفساد

مما لا ريب أن الفساد يحمل في طياته كثيراً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. بيد أن أهم ما يعمق تفشيه في الاقتصاد الكلي، هو وجود المرض الهولندي ولعنة الموارد. إذ تسهم هاتان الحالتان في تأصيل ظاهرة الفساد وتجعله أكثر توسعاً وأسرع انتشاراً. مما يوفر بيئة مناسبة لزراعته وجني ثماره الفاسدة، ومن أهم الآثار السلبية المترتبة على المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي الفساد هي:

1- الآثار الاقتصادية

أن أول صورة تتجلى فيها ظاهرة الفساد الإداري والمالي هي الآثار الاقتصادية؛ وذلك من خلال انتشار مؤشرات ظاهرة الفقر المتعددة الذي بلغ 22.9 % عام 2007، فضلاً عن ضعف النمو الاقتصادي غير النفطي، وارتفاع معدل البطالة الذي بلغ 15.4 % عام 2008، فيما بلغ معدل التضخم نسبة 6.1 % عام 2012⁽³⁹⁾. ولم تقتصر الآثار السلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي فقط. وإنما تجاوزته إلى مؤشرات الاقتصاد الجزئي، مثل انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وللدخار، وارتفاع الأسعار، فضلاً عن ارتفاع مروونات الطلب على السلع الاستهلاكية بشكل عام. ويمكن إيجاز الآثار الاقتصادية للفساد بالآتي⁽⁴⁰⁾:

- تخفيض الاستثمار ومن ثم تخفيض معدل النمو؛ وذلك لما يسببه الفساد من ارتفاع تكلفة الاستثمار وزيادة عوامل عدم التأكد.

³⁹ لمزيد من المعلومات راجع:

- د. يحيى حمود حسن، د. هيثم عبدالله سلمان، أثر الجرائم الاقتصادية على استقرار الاقتصاد العراقي، سلسلة بحوث الخليج العربي، السلسلة (72)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، حزيران 2014.

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ظبي، 2013.

⁴⁰ تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، العدد (1)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013، ص 233.



- تخفيض الحصيلة الضريبية بشكل مباشر، إذ ترتفع الرشاوى بهدف تخفيض العبء الضريبي أو الاستثناء من الضرائب. وفي حالة تعرض الحكومات لعجز بسبب انخفاض العوائد بسبب الفساد أو لغيره فيمكن أن يساهم التضخم في تشويه وإعادة الاستثمارات. وهو ما حصل فعلاً في الربع الأخير من عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية.
- إعاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ يؤشر الفساد على هذه النوعية من الاستثمارات بنفس الطريقة التي يؤثر بها على الضرائب. فكلما كان الفساد أصعب قابلية للتنبؤ، قلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للداخل. وهو ما حصل فعلاً من خلال هروب رأس المال العراقي، فضلاً عن الاستثمارات.

2- الآثار الاجتماعية

لطالما تأثرت الأوضاع الاقتصادية في العراق نتيجة تفشي ظاهرة الفساد. فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على تدهور الأوضاع الاجتماعية من خلال تفشي الجريمة بصورها المتعددة، وعند عدم معالجة ومكافحة تلك الآفة الخطيرة في المجتمع ربما تصبح تلك الظاهرة من السلوكيات المعتادة في المجتمع⁽⁴¹⁾، فضلاً عن أنها يمكن أن تتطور إلى مرحلة الجريمة المنظمة ومن ثم الإرهاب. وهو ما لوحظ فعلاً في الأحداث الأخيرة، عندما تحولت مجموعة من المجرمين والقتلة إلى خلايا إرهابية استطاعت أن تستولي على أجزاء من المحافظات وأن تسلب البنوك الحكومية والمصارف الأهلية والمؤسسات وغيرها وأن تقتل ما تشاء من أفراد المجتمع بغض النظر عن دينهم ومعتقدهم وجنسهم وعرقهم، مما يعكس تأصل روح الأجرام والقتل فيهم هذا من جهة. ويمكن إن يؤثر الفساد كذلك في خفض الإنفاق على التعليم والصحة؛ وذلك لأن هذه الأنشطة بطبيعتها ذات مردود وعوائد

⁴¹ د. يحيى حمود حسن، د. هيثم عبدالله سلمان، أثر الجرائم الاقتصادية على استقرار الاقتصاد العراقي، سلسلة بحوث الخليج العربي، السلسلة (72)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، حزيران 2014، ص 26.



طوبلة الآجل، وبالتالي لا يذبذ الفسادون الاستثمار بها ومن ثم يتم استبعادها من فرص الاستثمار⁽⁴²⁾.

3- الآثار التشريعية والقانونية

أن أهم ما يؤخذ على تفشى ظاهرة الفساد هو عدم تحقيق العدالة بين الناس. ومن ثم تجميد بعض القوانين النافذة أمام فئة معينة ذات المناصب العليا مثل الوزراء والمدراء العاميين وأصحاب النفوذ، وتفعليل النافذ من القوانين أمام فئات المجتمع الأخرى. مما يجعل القضاء يكيل بمكيالين اتجاه حالة الفساد لنوع فئة الجناة في المجتمع، تحت ذرائع واهية من بينها؛ تطبيق روح القانون في حالات بدلاً من نصه أو بالعكس وهكذا، وامتلاك بعضهم لجنسيات أخرى، أو لهروبهم إلى إقليم كردستان الذي يلجأ إليه معظم المجرمين المتنفذين في الدولة العراقية، فضلاً عن إتلاف أو إحراق جميع المستندات المدان فيها المتهم في مقرات عملهم أو في دوائر التحقيق.

4- الآثار السياسية

تتمثل تلك الآثار بخلق فئات اجتماعية منتفعة تمتهن السياسة لكسب العيش والمنافع الشخصية على حساب المنافع العامة. وتتميز بتشابه سلوكياتها الشخصية التي يشوبها الكثير من التناقضات في مبادئها وأفكارها، فضلاً عن تماثل شعاراتها التي تبدو وطنية في معظمها وبراقة. بيد أنها بعيدة عن الواقع ولا يمكن تحقيقها؛ وبالنتيجة وجود دولة قوية ظاهرياً ولكنها فارغة. وقد تكون الديمقراطية هي الضحية الأخرى لهذه الآثار المقترنة بالدولة الربعية⁽⁴³⁾، والتي تكون معرضة أكثر من سواها للفساد مما يلحق ضرراً كبيراً بالنمو على المدى الطويل، فضلاً عن أنها تميل إلى إزاحة الأشكال الأخرى من فرض الضرائب⁽⁴⁴⁾. وهو أمر يسمح للنظم السياسية الدولية باختراقه بسهولة، ومما زاد الأمور تعقيداً هي سياسات الاحتلال الأمريكي التي سعت إلى فرض سياسة نشر الفساد من خلال إرساء عطاءات المقاولات والمشاريع بمبالغ ضخمة دون أن تخضع إلى أدنى درجات

⁴² تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلى للإصلاح الاقتصادى، مصدر سابق، ص 233.

⁴³ تيرى لاین كارل، مصدر سابق، ص 25.

⁴⁴ ألان نويل، مصدر سابق، ص 181.



الرقابة والتفتيش والمحاسبة، فضلاً عن السماح للمقصرين والمحتالين والمجرمين بالتمتع بكامل حرياتهم وحقوقهم وامتيازاتهم⁽⁴⁵⁾.

لذا فإن من أهم المشكلات السياسية التي تواجه العراق هي محاولة بعض السياسيين البارزين تجسير فجوة التناقض بين ملائمة نظرية الديمقراطية الليبرالية لأداء الحكومة، ونظرية الجمهورية الاشتراكية المدنية الأكثر تمزقاً والتي لا يمكن التنبؤ بها، فضلاً عن اهتمامهم بالانفتاحية أكثر وبخطط الانتخابات والدعاية لأنفسهم وبالمقابلات الإعلامية بدلاً من التفكير والعمل في سياسات ترتبط بمتطلبات المجتمع⁽⁴⁶⁾؛ وذلك نظراً لتفشي الفساد ومشاركة بعض السياسيين بقصد أو بدون قصد في ترسيخه. وهو أمر يجعل من النظام السياسي الديمقراطي في العراق في حالة عدم استقرار وتعثر أمام ممارسة الفساد بأنواعه المختلفة في جميع الوزارات والهيئات الحكومية. وهو أمر يستلزم تفعيل روح المواطنة بين الناس للوقاية منه؛ لا بهدف المحافظة على الثروة فقط، وإنما لحفظ هيبة الدولة والنظام السياسي الذي هو اقدس. بيد أن جميع تلك العبارات النرجسية يمكن أن تذهب مع الريح، إذ ما طبقنا شعار الثورة الأمريكية القائل " لا ضرائب من دون تمثيل برلماني " وتعلمنا سياسة الريع أن العكس صحيحاً أيضاً أحياناً⁽⁴⁷⁾. وهو أمر يدل على أن في الدولة الريعية مفسدة، وأن فرض الضرائب إصلاح من خلال تحويل دور الحكومة من موزعة للريع إلى جابية للضرائب. وينبغي المضي قدماً في هذا الاتجاه إلا أنه سيلزم كثير من الوقت حتى " تسبق سلاح العدالة أرناب الفساد " على حد قول القاضية السابقة أيفا جولي.

⁴⁵ بابكر الشيخ، غسيل الأموال: اليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الاموال، دار ومكتبة الحامد،

عمان، 2003، ص 58.

⁴⁶ ياسر شعبان، الديمقراطية أصولها ومساراتها، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص. ص 145-

153.

⁴⁷ ألان نويل، مصدر سابق، 184.



الخاتمة

من أهم النتائج التي توصل اليها البحث هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي. إذ ان مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق سيخفض من وطأة الآثار الاقتصادية السلبية للمرض الهولندي ولعنة الموارد. وبالتالي الحد منه. وهو أمر يستدعي من الحكومة العراقية اتخاذ الإجراءات والتدابير لمحاربة الفساد الإداري والمالي في جميع مؤسساتها الحكومية؛ بهدف الارتقاء بمؤشرات شفافية الإدارة العامة من خلال:

1- إعادة هيكلة الهيئات المستقلة والدوائر الأخرى المعنية بمكافحة الفساد ومحاربهته، مثل هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكتب المفتش العام، وتحويلها إلى مؤسسة واحدة تحت عنوان ديوان الرقابة الإدارية والمالية والقانونية والاجتماعية، يضم في كنفه أربعة هيئات وهي: هيئة الرقابة الإدارية، وهيئة الرقابة المالية، وهيئة الرقابة القانونية، وهيئة الرقابة الاجتماعية؛ وذلك لأجل أن تكون الرقابة متخصصة في مجال واحد فقط، ودون أن يعترئها التناقض والتشتت، ومن ثم التسوية والمهادنة، فضلاً عن إيجاد هيكلية إدارية تحت رأس هرم إداري واحد تنفذ فيه جميع القوانين والإجراءات في آن واحد، وبعيداً عن المحاصصة والمحسوبية، وتمنع إجراءات التحقيق المتكرر لحالات الفساد لأكثر من هيئة. وبالتالي يصبح العمل موجهاً على أساس نوع الفساد وليس على حجمه أو مستواه. وبهذا يمكن قطع جميع الخيوط المحاطة بالفساد التي من شأنها توفير البيئة الفاسدة لنمو الفساد وتوسعه. بيد أن أهم ما يعيق إنشاء مثل هذه الهيئة البديلة، هو كيف يتم اختيار الموظفين العاملين فيها؟ إذ من المتوقع أن يتم اختيارهم من أنقاض الهيئات السابقة مما سيفشل عملها.

2- ولكي نتجنب الوقوع في المحذور يجب أن تبنى الهيئة من ماء طاهر؛ لأن الماء النجس (الفاقد) لا يطهر. وعليه ينبغي اختيار الأشخاص على أساس العلم والأخلاق والخبرة والورع، فضلاً عن الأشخاص الذين لا يحدت تواجدهم في المؤسسة أو الدائرة الحكومية؛ بسبب عدالتهم ووطنيتهم وحرصهم ومحاربتهم لكل مظاهر الفساد وأنواعه.

3- لإيجاد حكومة صالحة ترعى أهمية تقديم الخدمات للمجتمع؛ وذلك لأن الفساد يستوطن في الحكومة، وما المجتمع إلا وسيلة سهلة لنشره في جميع القطاعات الاجتماعية



والاقتصادية وغيرها. ولا يقتصر مواجهة الفساد كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة النزاهة وآخرون من خلال تطبيق القانون وأنظمة العدالة الجنائية عن طريق لفت انتباه السلطات المختصة إلى الأحداث المتعلقة بالفساد، فضلاً عن تطبيق الشروط التشريعية والمؤسسية والتشغيلية لمعالجة الفساد⁽⁴⁸⁾. وإنما يستلزم كذلك إيجاد قادة ووزراء يتسمون بالورع عن محارم الله والصدق والشجاعة والأمانة والإيثار والعلم وغيرها. وقد أشار المهاتما غاندي (Mahatma Gandhi) ذات مرة عن الفساد عندما سأل: " كيف يستطيع راسمو السياسات أن يحكموا على مزايا أي إجراء "، أجاب: " تذكروا وجه أفقر شخص رأيتموه واسألوا أنفسكم إذا كانت الخطوة التي تفكرون فيها ستعود بالنفع عليه "⁽⁴⁹⁾، وتأسيساً لما سبق يتبين أن مكافحة الفساد تبدأ بالنفس الإنسانية أولاً وتنتهي بعموم المجتمع وذلك لضمان تطبيق جميع التشريعات والقوانين النافذة بعدالة وبدون تمييز.

4- اعتماد العراق على الإيرادات النفطية لتغطية النفقات في الموازنة العامة ومن ضمنها المناهج الاستثمارية، في ظل أسعار نفط غير المستقرة تجعل عملية التخطيط فيه صعبة وخطرة للغاية⁽⁵⁰⁾؛ نتيجة ارتهان جميع شرابيين الاقتصاد بشكل غير مباشر بالتبعية الخارجية. ومن ثم تكرار تعديلات إقرار الموازنة السنوية بين حين وآخر تبعاً لأسعار النفط وكمياته المصدرة. وهو أمر تتدرج في طياته كثير من عمليات الفساد بشأن توزيع نسب تخفيض الموازنة.

5- بما أن الدولة الريعية هي فرع من الاقتصاد الريعي كما أشار إليهما كل من جياكومو لوشيانى وحازم ببلوي في كتابهما الشهير الدولة الريعية⁽⁵¹⁾. لذا ينبغي التخلص من

⁴⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخرون، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق: دراسة مدعمة بالأدلة، مصدر سابق، ص 53.

⁴⁹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005 التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 77.

⁵⁰ ريفنيو ورنش، التخلص من لعنة الموارد، مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأوروبية المركزية، نيويورك، 2004، ص 35.

⁵¹ زهير حامدي، مصدر سابق، ص 336.



الدولة الربيعية في العراق من خلال إيجاد مجموعة متكاملة من الآليات ومن بينها: التخلص من سياسة النفقات التي تتبعها في تحريك عجلة الاقتصاد تدريجياً من خلال التركيز على تقديم الخدمات العامة والتخلي عن سياسة إعادة توزيع الدخل التي لم تنجح في تطبيقها، والاهتمام المتزايد بالإيرادات غير النفطية المتمثلة بالرسوم والضرائب المتنوعة، وإلغاء الدعم الحكومي أو الحد من توسعه، وفتح المجال أمام إنشاء منظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث الحكومية والخاصة باعتبارها جزء مهم من العقد الاجتماعي في النظام الديمقراطي؛ وذلك بهدف تقديم المشورة والحلول الإستراتيجية لقادة البلاد وسياسيها، والتخلي عن العمل بسياسة وجود المستشارين لهم، ومن ثم التخلص من الموروث التاريخي الهجين " للرأسمالية العربية " (Arabic Capitalist) في العراق التي تعتمد الاستيلاء على مؤسسات القطاع العام عن طريق الخصخصة⁽⁵²⁾، والذي جاءت أعقاب " رأسمالية الدولة " (State Capitalist) في الدول العربية في بداية التسعينات من القرن الماضي من فهم الديمقراطية بأنها حكم الشعب للشعب من خلال الاقتصار على إجراء عملية الانتخابات البرلمانية التي ينتخب فيها أفراد يمثلون الحكومة. ومن ثم ينسون أو يتناسون أنهم كانوا من قبل محكومين وليسوا حاكمين، والتخلي عن إجراء عمليات النضج لمنظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث لأنها الرقيب القريب للمجتمع وما يعانيه من سياسة الحكومة ومستشاريها.

6- واستكمالاً " للرأسمالية العربية " ينبغي التخلص منها في العراق من خلال التحول الى نوع محدد يعرفه اين بريمر (Ian Bremmer) " بالمبادرة " أو " برأسمالية الدولة الجديدة " (New Capitalist State) التي اتبعتها معظم دول مجلس التعاون منذ التسعينات القرن الماضي.

⁵² ثناء فؤاد عبدا لله، حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني 2013، ص. ص 400 - 401.



قائمة المصادر

• الكتب

1. ألان نويل، النفط والديمقراطية: عندما يكون الربيع إعاقة، تحرير: برتران بادي، دومينيك فيدال، في سلسلة أوضاع العالم 2011، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2011.

2. الشركاء الدوليون في العراق، كتاب ملخص أوضاع العراق 2010، الأمم المتحدة، كانون الأول 2010.

http://iq.one.un.org/documents/115/Briefing_Book_Arabic2011.pdf

3. بابكر الشيخ، غسل الأموال: آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسل الأموال، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2003.

4. تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد، في الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، تحرير: سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005.

http://dev.revenuewatch.org/revenuewatch_archive/reports/072305a_r_old.pdf

5. ثناء فؤاد عبدالله، حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني 2013.

6. جوزيف ي. ستيجليتز، تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى لعنة، في الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، تحرير: سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005.

http://dev.revenuewatch.org/revenuewatch_archive/reports/072305a_r_old.pdf



7. راندال دود، حماية الاقتصاديات النامية من صدمات الأسعار، في الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، تحرير: سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005.

http://dev.revenuewatch.org/revenuewatch_archive/reports/072305a_r_old.pdf

8. ريفثيو ورنش، التلخص من لجنة الموارد، مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأوربية المركزية، نيويورك، 2004.

9. زهير حامدي، نحو منظومة طاقة أكثر استدامة لدول مجلس التعاون الخليجي، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني 2013.

10. عبد الحسين محمد العنكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغداد، 2009.

11. فريدريك غالستونغ، شبكة عالمية للتصدي للفساد: تجربة منظمة الشفافية الدولية، في القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية، ترجمة: تانيا بشارة، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت، 2005.

12. محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولجنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، يوليو 2012.

<http://blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf>

13. مضر منعم السباهي، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، كانون الأول 2012.

<http://learnaboutiraqoil.org/wp-content/uploads/2013/07/1.pdf>

14. ياسر شعبان، الديمقراطية أصولها ومساراتها، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.



• الدوريات والدراسات

15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخرون، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق: دراسة مدعمة بالأدلة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغداد، أيلول 2012.
16. ستيفن بارنيت، لماذا ينبغي على الدول المنتجة للنفط إن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مايس 2003.
17. كريستين ابراهيم- زادة، المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003.
18. مايج شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (15)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010.
19. يحيى حمود حسن، د. هيثم عبدالله سلمان، أثر الجرائم الاقتصادية على استقرار الاقتصاد العراقي، سلسلة بحوث الخليج العربي، السلسلة (72)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، حزيران 2014.

• التقارير والإحصاءات الرسمية

20. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ظبي، 2013.
21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005 التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
22. تقارير منظمة الشفافية العالمية حول العراق تفتقر إلى الدعم الميداني.
<http://www.tammuz.net/news/arabic/22-12-011.pdf>
23. تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلتي للإصلاح الاقتصادي، العدد (1)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013.



24. توقعات البيئة العالمية 4 (GEO4): البيئة من أجل التنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، 2007.

http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4_Arabic_fullreport.pdf

25. دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد.

<http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent%20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/15.pdf>

26. عائدات تصدير النفط العراقي لعام 2009، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، برايس ووتر هاوس كويرز، بغداد، 2012.

27. عائدات تصدير النفط العراقي لعام 2010، مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، برايس ووتر هاوس كويرز، بغداد، 2013.

28. وزارة النفط، تقرير تنفيذ المنهج التدريبي للإطار التشريعي والمؤسسي للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010-2014)، التقرير السنوي لحملة التوعية المركزية (2010 - 2011)، مكتب المفتش العام، بغداد، 2012.

<http://www.moo-iraq.com/ar/upload/upfile/61ig%20report.pdf>

30. http://eamd-eg.org/eamd_admin/images/pdf .



Roles of Dutch Disease and Resource Curse in Propagation of Corruption in Iraq

Assist. Prof. Dr. Haitham Abdullah Salman
Basra and Arab Gulf Studies Center/ University of Basra

Abstract:

The administrative and financial corruption in Iraq is not a new issue, but became widespread phenomenon due to the political changes since 2003 until current time. It has led for many economic, political and social troubles. However, the hypothesis of this paper assumed that addressing of corruption would mitigate the negative economic influences of Dutch disease and resource curse. This study included three sections, and the major conclusion of study has revealed that the research hypothesis and economic reality are compatible. And the most important recommendations of this study is; restructuring the independent Anti-corruption organizations and other related institutions - such as commission of integrity, board of supreme Audit, and inspector general office - to be integrated in one general institution called “Supreme Board for Financial Audit, Administrative, and Legal and Social Affairs” includes four directorates which are; Administrative Supervision Commission, Financial Supervision Commission, legal Supervision Commission and Social Supervision Commission. Subsequently, the obligation of the supreme board will be directed according to the type of corruption, not to its level.

Key words:

Financial and Administrative Corruption, Dutch Disease, Resource Curse, state-rentier, Transparency International Organization.